

التشنت البرلمان يفتح باب الحكم في تونس أمام شخصيات جديدة

مسار تشكيل الحكومة في تونس يصطدم بشروط مسبقة

انطلق مسار تشكيل الحكومة التونسية الجديدة بينما يتوقع مراقبون أن يشهد تحديات كبيرة حيث طرحت عدة أسماء لم يسبق أن شاركت في الحكم سابقا كالمترشح السابق للانتخابات الرئاسية وعضو البرلمان الصافي سعيد وزعيم ائتلاف الكرامة الإسلامي سيف الدين مخلوف.



باسم حمدي
صحافي تونسي

تونس - في فترة يتخوف منها التونسيون من صعوبة تشكيل حكومة تونسية جديدة على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية المنشئة، انطلق مسار تشكيل الحكومة بمفاوضات غير مباشرة ومعلنة في وسائل الإعلام طغت عليها المحاصصة الحزبية المنسجمة مع خيارات الأحزاب ونواياها في الحكم، وطرحت أسماء كثيرة لتقلد مناصب وزارية لم تطرح سابقا لترأس خطط في الحكومة التونسية.

ومثل التشنت السياسي أحد عوامل تواتر الأسماء المقترحة لتولي حقائب وزارية في الائتلاف الحاكم الجديد، حيث سارعت الأحزاب السياسية إلى تقديم بعض الأسماء لتكون مرشحة لمنصب في الحكومة، في حين اكتفت أخرى باشتراط منحها حقائب وزارية.



مصطفى بن أحمد
حزب تحيا تونس بشرط
تشريك التيار وحركة
الشعب في الحكم

وأعلنت حركة النهضة الإسلامية، التي فازت بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية والتي باتت مكلفة دستوريا بتشكيل الحكومة، عن فتح باب التشاور مع الأحزاب السياسية للتفاعل فيما بينها بشأن التحالف الحاكم الجديد، معلنة رفضها الدخول في ائتلاف مع الحزب الثاني في الانتخابات التشريعية وهو حزب قلب تونس لرئيسه نبيل القروي، وأظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في تونس حلول حزب "حركة النهضة" في الصدارة بـ 52 مقعدا، يتبعه حزب "قلب تونس" بـ 38 مقعدا ثم حزب التيار الديمقراطي بـ 22 مقعدا، ويليه

ائتلاف الكرامة بـ 21 مقعدا، ثم الحزب الحر الدستوري بـ 17 مقعدا، وتليه حركة الشعب بـ 16 مقعدا، ثم حزب "تحيا تونس" الذي يتزعمه رئيس الحكومة يوسف الشاهد بـ 14 مقعدا.

مناورات سياسية ومحاصصات حزبية كثيرة سبقت المشاورات الرسمية لتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، طغى عليها طرح الأسماء لترأس الوزارات أكثر من طرح البرامج لتحديد خارطة طريق جديدة.

وبعد أن خُير البقاء على رأس حركة النهضة، برزت مساع لدى راشد الغنوشي لترأس الحكومة الجديدة التي ستتشكل قريبا، وأعلنت حركته طرح اسمه ليكون قائدا للفريق الحكومي وذلك بعد صعوده إلى البرلمان إثر فوزه في الانتخابات التشريعية بعد أن ترشح بالاندازة الانتخابية تونس.

وفي السابق، رفض رئيس الحركة الإسلامية، التقدم لأي منصب وزاري، واكتفى بدفع أبناء حزبه إلى الحقائب الوزارية والبرلمانية رغم تحقيق حزبه في انتخابات 2011 و 2014 نتائج انتخابية تجعله مؤهلا سياسيا لتقمص أي منصب يطمح إليه، وفي مناسبتين انتخابيتين رئاسيتين، لم يقدم راشد الغنوشي إلى سباق الانتخابات الرئاسية، وخير في سنة 2019 الدفع بالقيادي في الحركة عبدالفتاح مورو إلى الدخول في منافسة قصر قرطاج.

وقال رئيس مجلس شعوري حركة النهضة عبدالكريم الهاروني، إن مرشح الحركة لرئاسة الحكومة هو راشد الغنوشي طبقا للقانون الأساسي للحركة وبين الهاروني في تصريح إعلامي أن النهضة طرحت خلال الفترة الماضية ترشيح الغنوشي للرئاسة، لكن توافقت قياداتها فيما بعد على ترشيح مورو، مبرزا أن موضوع ترشيح الغنوشي لرئاسة الحكومة سيطرح على مجلس شعوري نهاية هذا الأسبوع، يومي 19 و 20 أكتوبر الجاري.

غير ذلك، أكدت مصادر لـ "العرب" أن ائتلاف الكرامة ذا التوجه الإسلامي، يطرح رئيسه سيف الدين مخلوف وزيرا للثروة أو للشؤون الدينية أو العدل. ولم يطرح اسم سيف الدين مخلوف في الدورات النيابية السابقة، كما أنه لم يشغل أي منصب سياسي أو حكومي يؤهله إلى إدارة وزارة، لاسيما وأن توجهاته الفكرية وخطابه الشعبي يتعارضان كثيرا مع ضوابط العمل الحكومي.

ومن جانب آخر، طرحت حركة الشعب القومية، شخصية الصافي سعيد رئيسا للحكومة، بعد أن صعد إلى البرلمان في الاستحقاق الانتخابي التشريعي. ورغم أنه لا ينتمي إلى حركة الشعب، إلا أنها دفعت به على رأس شروطها للتحالف مع حركة النهضة وتشكيل تحالف حكومي جديد، وفضلت طرح اسم قيس سعيد عن اسم أمينها العام زهير المغراوي.

ويرى مراقبون أن مرر هذا الطرح السياسي يفسر نوايا حركة الشعب ورغبتها في أن تترأس شخصية

سياسية وازنة الحكومة التونسية، لتقدر على التحكم في كل المجالس الوزارية، وتمنع انضباط الوزراء للأحزاب أكثر من انضباطها للعمل الحكومي.

في الأثناء، خالف حزب التيار الديمقراطي نوايا الأحزاب واقترح تعيين شخصية مستقلة على رأس الحكومة التونسية القادمة دون منح قيادة الحكومة لحركة النهضة ولا لغيرها من الأحزاب.

ويتمسك حزب التيار الديمقراطي بمنحه 3 حقائب وزارية لمشاركة حركة النهضة في الائتلاف الحاكم. وقال القيادي بحزب التيار الديمقراطي، غازي الشواشي، لـ "العرب" إن الحزب يتمسك بمقترح منحه وزارات الداخلية والعدل والإصلاح الإداري لحزبه كشرط أساسي للمشاركة في الحكم.

وأكد أن الحزب لا يبق في حركة النهضة ولا في الأحزاب الأخرى في ترأس هذه الوزارات، ويرى قياداته قادرة على قيادتها.



تشنت برلماني يعطل تشكيل الحكومة

وفي ظل طغيان منطق المحاصصة الحزبية واقتسام الحقائب الوزارية بين الأحزاب، يفرض الدستور التونسي على الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية، أن يقدر على تشكيل ائتلاف يضم 109 نواب مطلوبين لتأمين الحصول على دعم بالأغلبية لحكومة جديدة وتكون أمامه مهلة شهرين من تاريخ الانتخابات، إما أن ينجح في ذلك أو يكلف الرئيس شخصية أخرى بتشكيل حكومة، وإذا فشل فستجرى الانتخابات مرة أخرى.

وفي تعليقه على طرح أسماء جديدة وعديدة لمناصب وزارية، اكتفى القيادي بحركة تحيا تونس، مصطفى بن أحمد، بالقول لـ "العرب" إن الحزب يشترط تشريك حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب في الحكم ليضم إلى مشاورات تشكيل الحكومة.

ويتطلع التونسيون، منذ الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، إلى مقترحات جديدة تحطم ظاهرة الفجر وتيسر بتونس نحو التنمية والمساواة بين كل أفراد الشعب في تمتعهم بثروات البلاد.

الحوار الداخلي للعدالة والتنمية يطوي صفحة بنكيران

محمد ماموني العلوي

الرباط - توصل أعضاء حزب العدالة والتنمية المغربي، بعد عام ونصف من انطلاق الحوار الداخلي الذي أطلقه سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب، إلى خلاصة توصي بطي المرحلة السابقة التي قادها عبدالله بنكيران.

وتأتي هذه التطورات بعد أجواء الخلافات الداخلية التي عرفها الحزب خلال مرحلة الانسداد، وإغفاء بنكيران من تشكيل الحكومة بعد فشله في هذه المهمة السياسية والدستورية آنذاك.

وأكدت قيادة حزب العدالة والتنمية، في تقرير صادر عنها أن "الحوار الداخلي جاء مؤكدا أن الحزب مطالب اليوم بطي تلك الصفحة، مع استخلاص العبر والنتائج الضرورية، وتجاوز تداعيات تلك المرحلة، معترفا بأنه واجه مخاطر سياسية على مستوى تنظيمه الداخلي كادت تحقق بنجاحه ووحدة التنظيمية. وشدد نور الدين قربال، القيادي بحزب العدالة والتنمية، في تصريح لـ "العرب"، على أن الحوار الداخلي كان فرصة من أجل النقد والتقييم، قائلا "نحن اجتهدنا لأن السباقات تتغير والأفكار تتطور ومن ثم لابد من تطور الأفق"، مورا "إن فعلنا الإصلاح السياسي مبني على ثنائية الصواب والخطأ".

وعلق رشيد لزرق، الخبير في القانون الدستوري، على النقطة التي أثارها تقرير العدالة والتنمية، بالقول إن هذا الأمر لا يخرج عن إطار المهادنة لاسترجاع الأنفاس واستعدادا للانتخابات المقبلة التي يمكن أن يحتاج الحزب إلى بنكيران وجناحه للتوصل من تركة العثماني.

واعتبر رشيد لزرق، في تصريح لـ "العرب"، أن هناك رجوعا للخلف حيث أن القيادي مصطفى الخلفي يدخل ضمن هذه الخطة وهي مرحلة مهادنة، قائلا "لو كان فعلا مصالحة حقيقية لخرج بنكيران للمباركة ودعم ذلك الحكومة في نسخها الثانية"، ما يعني حسب رشيد لزرق، "أنه قد تتم الاستعانة بجناح بنكيران في المرحلة المقبلة كتكتيك سياسي لتجاوز أي إرباك قد يخلفه خصوم الحزب في الانتخابات المقبلة".

تجدر الإشارة إلى أن الحوار الداخلي للعدالة والتنمية، كان قد وعد به سعد الدين العثماني فور انتخابه على رأس الحزب في ديسمبر 2017، في المؤتمر الوطني الثامن، على خلفية التصدعات، التي عرفها الحزب، والنقاش الحاد والعاصف الذي صاحب مطلب الولاية الثالثة للأمين العام السابق للحزب، عبدالله بنكيران.

قرارات غلق الكنائس في الجزائر تشحن التوتر الاجتماعي

شخصيات جزائرية تدعو إلى التهدئة

الجزائر - أطلقت عدة شخصيات سياسية وحقوقية في الجزائر، مبادرة سياسية جديدة للخروج من المازق الذي تخبط فيه البلاد منذ ثمانية أشهر، لاسيما في ظل تمسك الشارع بالاحتجاج ضد السلطة القائمة. ودعا الموقعون الـ 17، على ما عرف بـ "البيان السياسي حول الوضع الراهن"، السلطة إلى التعتيل باتخاذ إجراءات تهدئة من أجل إقناع الجميع بالمشاركة في الاستحقاق الرئاسي المقرر في 12 ديسمبر.

ويرى الباحث والمؤرخ محمد أرزقي فرار، بأن منطقة القبائل تعتبر من أكثر المناطق تمسكا بالدين الإسلامي، حيث تضم أكبر عدد من المساجد والزوايا والمدارس القرآنية، منذ حقبة الاستعمار إلى غاية الآن، ولذلك فهي ذات أولوية في حملات التشجيع على اعتناق الديانة المسيحية انطلاقا من الخصوصيات اللغوية والثقافية للمنطقة.

وتمثل ضاحية "الفيجيري" بالعاصمة، نسبة إلى أكبر تجمع مسيحي خلال حقبة الاستعمار الفرنسي بقيادة الكاردينال لافيغري، والتي صارت تسمى بعد الاستقلال "المحمدية"، أحد تجليات الصراع الديني في البلاد بين الاستعمار والإهالي، لاسيما بعد قرار السلطات العام 2012، إقامة أكبر مسجد في الجزائر بالضاحية، وهو المعلم الديني الذي انتقدته وواتر فرنسية خلال السنوات الماضية بسبب إقامة في حاضنة أحد الرموز المسيحية.

وتطرفا إسلاميا تقوده السلطة، يتهمهم أنصار السلطة القائمة بالعمالة لدوائر خارجية تستهدف وحدة وتماسك البلاد والمجتمع.

وكانت تقارير حقوقية قد انتقدت بشدة ما أسمته "الرقابة والاضيق على الحريات الدينية والمذهبية من طرف السلطات الرسمية، وعدم احترام حقوق الأفراد في المعتقد الديني الذي يريده"، وشددت الإدارة الأميركية في أكثر من تقرير على ضرورة فسخ المجال أمام الحريات الدينية في الجزائر.

واعتبر قانون الممارسات الدينية الصادر عام 2006، آخر نص تشريعي في البلاد ينظم الممارسات والشعائر الدينية، حيث اشترط ممارسة الطقوس الجماعية بالحصول على ترخيص من الجهات الوصية، وحظر فتح الأماكن السرية أو استغلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع للقيام بحملات التبشير.

ويطالب الموقعون بضرورة الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي برحيل رموز النظام والقضاء على منظومة الفساد، وإطلاق سراح معتقلي الرأي ودون شروط إلى جانب احترام حق التظاهر السلمي، والكف عن تقييد حرية التعبير لاسيما في المجال السمعي البصري العمومي والخاص. واستندت الشخصيات في تبرير بيانها بما أسمته "الانسداد السياسي الذي استفحلت مظاهره في البلاد، هو نتيجة التمسك بالسلطة بالحكم الفردي، والتعويل في كل مواعيد الاستشارة الشعبية على التزوير والتزييف وإعلان النتائج المفبركة، والتي لم تستطع، على الرغم من كل ذلك، إخفاء عزوف الشعب عنها، وفقدان الثقة في قدرتها على تغيير الوضع الذي كان يزداد سوءا في البلاد عقب كل مسرحية انتخابية".

الاقلية المسيحية العلمانية المحسوبة على الشارع المنتفض ضد السلطة منذ ثمانية أشهر، وبين الموالين للنظام القائم، المعروفين بتيار الأغلبية النوفمبرية الباديسية، والتيار الإصلاحية التاريخي الذي تزعمته جمعية علماء المسلمين الجزائريين بقيادة عبدالحميد بن باديس.

وأخذ الشحن السياسي بين الطرفين، أبعادا فكرية وأيديولوجية، حيث تحاول كل جهة توظيفه لصالحها، فمما يعتبره المتمسكون الجدد قمعاً للحريات الدينية

التي تقوم بها الكنيسة البروتستانتية، من خلال تحفيز السكان على اعتناق الديانة المسيحية. وتعتبر منطقة القبائل الحاضنة الأولى في البلاد التي ظهر فيها معتقدون للمسيحية خلال السنوات الأخيرة، وقام هؤلاء بإقامة أماكن سرية لممارسة طقوسهم وعباداتهم، رغم أن القوانين الناظمة تتطلب الحصول على ترخيص إداري من السلطات المختصة. وبرزت خلال الفترة خطابات عدوانية، غدتها شبكات التواصل الاجتماعي، بين



صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - شحنت بعض قرارات غلق أماكن العبادة المخصصة للمسيحيين في الجزائر التوتر الشعبي في البلاد، وأثارت الحريات الدينية ومخالفة الحق في ممارسة الشعائر الدينية.

وتعرضت العديد من أماكن العبادة المخصصة للمسيحيين في الجزائر في عدد من محافظات ومدن منطقة القبائل إلى التشميع من طرف السلطات الأمنية، بدعوى مخالفتها لأحكام القانون المنظم للحريات الدينية الصادر عام 2006، ما أثار غضب معتقلي الديانة المسيحية في المنطقة المذكورة.

وينتظر في بحر هذا الأسبوع غلق أكبر كنيسة في البلاد، تقع في ضاحية المدينة الجديدة بمدينة تيزي وزو (120 كلم شرقي العاصمة)، بقرار من السلطات المختصة قامت مصالح الأمن بتبليغه لمسؤولي الكنيسة، وهو ما تم تداوله على نطاق واسع في شبكات التواصل الاجتماعي.

ونظم مسيحيون جزائريون يوم 9 أكتوبر الجاري وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية بجاية مارسوا خلالها عددا من شعائهم، وطالبوا باحترام حرية المعتقد، ورفعوا شعار "نعم لحرية العقيدة دون مضايقات"، منددين في الوقت نفسه بحملة تشميع الكنائس بالولاية. ورغم غياب إحصائيات رسمية حول تعداد المعتنقين للمسيحية في المنطقة، إلا أن مصادر محلية تتحدث عن مئات من المعتنقين بحملات

مسيحيو الجزائر يتخوفون من تضييقا السلطة